

بل هو نقد هذا كونه في التبرج والاعتراض مدقح بما سيدركه في
وبعضه اي ابن قاسم العزبي قال في المن والتمهاتج واعترض في هذا
البعث عليه اي في التبرج واعترض في هذا البعث على التبرج واجابنا
طلب الكفاية في ذلك الخبر بخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس
بنا حجة ان يدع طمأنينة اي لا يطعم اللذائذ التي اذيع الح
فاطمة الحاجة واراذا الطبيب يحاز علاقة الملازمة والملازمة
التي كبرية في بعض النسخ والذبح والمطر والحرمات والاياد العاجزة
وخ لبعض النسخ والثلاثة الباقية الكذب وقول الزور والظرفي
الحرمات ومن هنا ان جعل بطلان تواتر الصوم بما ذكره من احد
هذه الامتياز والنظر اليها ومثلها من نعم قال سبحانه لو فعل الصيب
او كونه ليلا وسد امه بارادته كونه في حجر ملكا لغد وبوافد الليل
اعرف قوله ما فيها من البركة في بفتح الدين اي الضم وتكسرهما
المعول او طر في وجهه اي صغيغ ومحمد ان لم يفضل في من
المعول والافطر فطما قال عند حدثنا كبريلا في الليل
لدينا في وعار زفات افطرن وسيد ان يزلو عدا لسويات
امننا وعليت نوكيت ذهب الفمما وابتلت العروق ولتت الاصر
اذننا الله تعالى باواسع الفضل اعفوني اخذ الله الذي هدا في
فتمت ورقى فافطرن صيام خمسة ايام او بان سمات
بمقصد الصوم اما لو ترك الفطر بلائيه فانه لا يحرم عليه نعم الايات
مفطرة حتى يتسلى اي يفرغ فيعرض عليه الفرات
كيف هذا مع اذا الملايكة لم يعطوا افضل حفظ الفرات خبز جبريل
النار عليه صلى الله عليه وسلم فليس كما دلد ارسد واجيد
عز ذلك ليجوا بين احدهما ان الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ولا
صعيد جبريل عليه السلام ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
والنار ان جبريلا في نظره اللوح المحفوظ حين يقرأ عليه النبي
صلى

صلى الله عليه وسلم فادعهم وهذا اولاد القصد من فرائه عليه
ما يتفر عليه الامر وما استفر عليه الامر في العزة الحيرة هو التي
في الصحف العثمانية او قال في التبرج
وكلامه على جبريل يبرضه وقيل اخر عام من كان قرا
اذ هي منجزة في اي في العشر الاخير ولو لم تكن غايك
للدفع الفوائد القديرة ان يجوز التسامح الخارج عن الام صوم ما هن
الثلاثة الواجب في الحج عن قضا او نذر اي مقدم لم يقصد
ايضا فيه اذ يد صوم يوم التاتك والصف الفاض لا يبع انه
بح مقوره النذر ان يذ صوم يوم الاثنين مثلا فيوافق يوم
التاتك كغيره من الصلاة ومنه فخذ انه لو كره في صوم
قضا لم يقصد قد دو علم هذا ايضا في قوله لا يقصد الفاعل
فيه هو الراجح بالرفع بدل من الواو في قوله بالوارد
الذي وحط المؤلف بالورد في العادة وهي صحيحة في
او يصلى بما قبل في بعض نسخ التي اي او يصلى بما قبله من النصف
الاول ويوجه انه على ذلك لكان صوابا وقوله منع على حوا راخ
غير ما سبق فامل فان قيل في وقت صدق لم يسبق
فان قاله العيون فرجعه في التاتك اي التاتك ووجب
عليه الصوم في مسئلة الاهتمام واما مسئلة الظن فيجوز ولا يجب
واذا اتفق الاعتقاد والظن اتمه صوم عن رمضان مرحومي
فالصور ثلاثة وجوب صوم يوم التاتك اذا اتفق الصديق وجواه
اذا اظن حرمه اذا اتفق وهذا هو القصد في قوله في حديث النبي
سنة ان تشر على ترتيب اللغو ورمضهم المواضع الثلاثة فاما
ان كان له ما وجاز له الصوم هذا موضع الا فان قلنا او اعتقد
صدق من اخره ووجب وهذا موضع الا بان لم يكن له عادة ولم
يقن او يقصد صدق من اخره حرم وهذا موضع لكن هذا مخالف